المبحث الثالث :علاقة القانون المقارن ببعض فروع القانون و أهم طرق المقارنة

يؤثر القانون المقارن في بعض فروع القانون أهمها القانون الدولي العام و كذا القانون الدولي الخاص ، غير أن القانون المقارن لا يكون ذو تأثير فعلي إلا إذا تم إجراء الدراسات المقارنة وفقا لطريقة منهجية سليمة .

المطلب الأول : علاقة القانون المقارن ببعض فروع القانون

ستقتصر الدراسة على أهم فروع القانون ذات الصلة الوثيقة بالقانون المقارن و هي القانون الدولي العام و القانون الدولي الخاص .

الفرع الأول : القانون الدولي العام و القانون المقارن

إن معرفة المنظومة القانونية السائدة في البلدان الأجنبية يساعد في تقارب الشعوب مما يؤدي إلى تأسيس نظام أفضل للعلاقات الدولية و من الواضح أن تأثير القانون المقارن في القانون الدولي العام لا يمكن إنكاره ، فالمعاهدات و الإتفاقيات الدولية تستمد من مصادر قانونية مختلفة لا من مصدر واحد لذلك فإن القانون المقارن يلجأ إليه واضعوا هذه المعاهدات و يتعين على الدبلوماسيين و المفاوضين في الإتفاقيات و المعاهدات أن يكونوا قادرين على فهم وجهة نظر الدول الأخرى و الدراية التامة بقوانينهم و لغتهم .

الفرع الثاني : القانون الدولي الخاص و القانون المقارن

يتضمن القانون الدولي الخاص مجموعة القواعد الداخلية التي تحدد ما إذا كانت المحاكم الوطنية مختصة في نظر نزاع يتضمن عنصرا أجنبيا و تحدد هذه القواعد أيضا القانون الواجب التطبيق على هذا النزاع و لا توجد مشكلة لو كانت هذه القواعد متماثلة في الدول كلها و إنما يوجد في الغالب اختلاف من دولة لأخرى في المنظومة القانونية مما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تناقض في الحلول المعتمدة لحل المشكلة نفسها و لتجاوز هذا الإختلاف تلعب الدراسات المقارنة دورا مهما في توحيد تلك القواعد و إبرام المعاهدات الدولية في هذا الشأن .

المطلب الثاني : طرق المقارنة

تتعدد الطرق التي يتبعها الباحثون في إجراء دراساتهم المقارنة و سيتم التطرق إلى أهم هذه الطرق و المتمثلة أساسا في : طريقة المقابلة ، طريقة المقاربة ، طريقة المضاهاة و طريقة المقارنة المنهجية .

الفرع الأول : طريقة المقابلة

بموجب هذه الطريقة يقوم الباحث بوضع الأحكام المتعلقة بموضوع معين في قانونه الوطني و قوانين أخرى بحيث يقابل بعضها ببعض ليتعرف على مواضع الشبه و الإختلاف بينهما و بين قانونه ،إلا أن الرأي الراجح في فكر القانون المقارن أن هذه الطريقة لا تعد دراسة مقارنة بالمفهوم الدقيق للدراسات المقارنة و إنما هي مجرد تجميع لأحكام من قوانين مختلفة .

الفرع الثاني : طريقة المقاربة

تقتصر هذه الطريقة على دراسة أوجه التشابه بين القوانين المتشابهة في البنية و الخصائص و المستمدة من مصادر قوانين مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها .

الفرع الثالث : طريقة المضاهاة

خلافا لطريقة المقاربة التي تقوم على تبيان أوجه التشابه بين القوانين المختلفة فإن طريقة المضاهاة تقوم على تحديد أوجه الإختلاف و التباين بين القوانين النابعة من بنية اقتصادية متباينة .

الفرع الثالث : طريقة المقارنة المنهجية

تعد هذه الطريقة من أهم طرق المقارنة لأن المقارنة بموجبها تنتهي الى نتيجة ايجابية بحكم أنها تخضع لمنهج يساعد على استخلاص نتائج يتعرف الباحث بموجبها على القانون الأفضل بعد دراسة الإختلاف و التشابه على ضوء الظروف المؤثرة في القاعدة القانونية و المحيطة بها

حيث تقوم هذه الطريقة على تحليل القاعدة القانونية في النصوص الأجنبية و تجزئتها أي بحث العلاقة بين العناصر الجزئية المختلفة و تسمى بالمقارنة الجزئية ثم دراسة النظام الذي يحتويها و أخيرا تحديد موقعها من المنهج بصفة عامة.

و تقوم هذه الطريقة في المقارنة على مقومات أساسية هي :

- الإلمام بمصادر القانون الأجنبي محل الدراسة و تقسيماته .

- الإحاطة بأحكامه و لغته و مصطلحاته بدقة .

- معرفة القانون اللأجنبي محل المقارنة معرفة موضوعية كاملة .

- معرفة العوامل المؤثرة في تكوين القانون الأجنبي ،إذ يجب أن يلم الباحث بالظروف الكامنة وراء النظام القانوني محل المقارنة و من أهم هذه العوامل :

*** العوامل التاريخية**

و التي قد تساهم في تكوين القانون الأجنبي فقد يرجع الإختلاف بين الوانين المقارنة إلى محل الدراسة إلى تاريخ نشأتها .

*** العوامل السياسية**

إذ يجب على الباحث معرفة النظم السياسية المقارنة و النظم السائدة مثل النظام الجمهوري أو الشيوعي و بعض الأنظمة السياسية كالإنتخابات ،إذ تنعكس الإختلافات السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تحديد المفاهيم القانونية و التي تختلف حتى بين الأنظمة القانونية ، ففي الأنظمة الديموقراطية يتم

مراعاة متطلبات الفئة الناخبة مثلا باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطة لذلك تكون القواعد القانونية التي يتم سنها متوافقة مع هذا التوجه الذي يوسع من الحريات الممنوحة للأفراد .

*** العوامل الإقتصادية**

و يتباين تأثير العوامل الإقتصادية على سن القةاعد القانونية و هذا بالنظر إلى مدى تدخل الدولة و تقييدها للحرية الإقتصادية .

*** العوامل الإجتماعية**

المجتمع يؤثر و يتأثر بالقاعدة القانونية ، فالقاعدة القانونية هي وليدة البيئة الإجتماعية .